

ظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية

دراسة صرفية

عمر علي الباروني - جامعة مصراتة - ليبيا

o.aibarouni@edu.misuratau.edu.ly

مُلخَص:

من الظواهر الصرفية في اللغة العربية: ظاهرة الرجوع إلى الأصل، وهي ما تأسست عليه فكرة هذا البحث، فإن كثيراً من الأبنية الصرفية متحولة عن أصل بنائي أول، ولكن لدواعٍ صرفية قد يُترك الأصل الأول، بإجراء بعض التصريفات على بنية الكلمة، فتنشأ صورة جديدة للكلمة نفسها، وإذا أُريد إجراء بعض التصريفات الأخرى فإن المستعمل يضطر أحياناً إلى الرجوع إلى ذلك الأصل الأول؛ لتتحقق البنية الجديدة، من هنا جاء هذا البحث لتتبع بعض هذه الظواهر ورصدها، فجاء حاملاً عنوان (ظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية- دراسة صرفية)، وتكونت خارطته من مقدمة، وتوطئة، وثلاثة مباحث حوت ملامح هذه الظاهرة في أبواب متفرقة من أبواب الصرف، ثم خاتمة لأهم النتائج.

إن في اللغة العربية ظواهر وملامح لا تبين إلا بالتدقيق والتقيب والتفتيش، فقد يقرأ القارئ الكتاب ولا يشد انتباهه شيء فيه، ولكن إذا قرأه آخر قد يلمح فيه بعض الملامح التي تصلح لتكوين فكرة للبحث والدراسة، وتأسيساً على ذلك فقد عنّ لي من بعض القراءات في بعض الكتب ظاهرة مهمة في الدرس الصرفي، ألا وهي ما وسمت بها هذا البحث: (ظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية، دراسة صرفية)؛ فقد يُترك الأصل الصرفي الأول لغرض صرفي من أجل تحقيق بناء كلمة وفق قواعد الصرف وقوانينه، وقد يُترك هذا التحول من الأصل ليرجع إلى الأصل الأول لدواعٍ استجدت لاستعمال مغاير لما كان عليه حال التحول.

من هنا رأيت جمع بعض المسائل الصرفية التي رجع فيها المستعمل إلى الأصل لتحقيق غرض صرفي، وقد تنوعت هذه المسائل وتناثرت في كثير من أبواب الصرف، فجاءت مسارب هذا البحث- بعد المقدمة- على النحو الآتي: توطئة لتوضيح معنى كلمة (أصل)، وللتعريف بالمصطلحات المتشابهة المستعملة في

ظاهرة الرجوع إلى الأصل، وما يرد الأشاء إلى أصولها، ثم **المبحث الأول** ويشمل: (التثنية، الجمع). **والمبحث الثاني ويشمل:** (الإبدال والوقف والوصل، التقاء الساكنين والإمالة، الضرورة). **المبحث الثالث ويشمل:** (النسب، التصغير). ثم تعقب هذه المقدمة والتوطئة والمباحث الثلاثة خاتمة لرصد أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم فهرس للمصادر والمراجع.

مقدمة

خصصت هذه التوطئة للتعريف بكلمة (أصل) وبظاهرة الرجوع إلى الأصل، تعريفاً موجزاً، وذكر ما يرد الأشياء إلى أصولها، وذلك في ثلاث فقرات، على النحو الآتي:

1- التعريف بكلمة (أصل): قال ابن منظور: "الأصل: أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يُكسر على غير ذلك...، وأصل الشيء: صار ذا أصل"⁽¹⁾. وفي المعجم الوسيط: الأصل هو أساس الشيء "الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي ينبت منه"⁽²⁾.

وقال الجرجاني: "الأصل... هو في اللغة عبارة عما يُفْتَقَر إليه، ولا يُفْتَقَر هو إلى غيره، وفي الشرع عبارة عما يُبْنَى عليه غيره ولا يُبْنَى هو على غيره"⁽³⁾. قال أبو هلال العسكري: "وحقيقة أصل الشيء عندي ما بُدئ منه، ومن ثم يقال: إن أصل الإنسان التراب، وأصل هذا الحائط حجر واحد؛ لأنه بُدئ في بنيانه بالحجر والآجر"⁽⁴⁾.

قلت: وأعني به هنا: "الحالة القديمة"⁽⁵⁾، أي: ما كانت عليه بنية الكلمة قبل التحول. **2- التعريف بظاهرة الرجوع إلى الأصل:** إن ظاهرة الرجوع إلى الأصل بعد التحول منه، ظاهرة حركية مشعرة بحيوية اللغة العربية، وتكيفها مع المستوى المنطوق، فسبب الرجوع إلى الأصل مسألة صوتية صرفية، كالهروب من الثقل، أو كراهة توالي الأصوات المتماثلة، أو الاقتصاد في الجهد العضلي على بعض أعضاء النطق، أو كالتخيير بين الرجوع وعدمه، وهو مسألة تداولية كما سيتضح لاحقاً. وإن الناظر في المصطلحات التي تناولت ظاهرة الرجوع إلى الأصل عند النحاة يجدها متنوعة، من هذه المصطلحات:

(1) لسان العرب، (أصل).

(2) المعجم الوسيط، (أصل).

(3) التعريفات، ص: 45.

(4) الفروق اللغوية، ص: 162.

(5) كتاب الكليات، ص: 122.

- **الرجوع**⁽⁶⁾، نحو: دِنَار، والأصل: دِنَار، وتصغيره على: دُنَيْير، أبدلت النون الأولى ياء، فعندما صُعرت رجعت إلى أصلها، فتردّ في مصغره ما أبدل في مكبره⁽⁷⁾.
 - **الرد**⁽⁸⁾، نحو: مِيزَان، والأصل: مِوزَان، وثانيه حرف لين، وهو الياء، وهي منقلبة عن لين، وهو الواو، وتصغيره على: مُوَيَزِين؛ فردّ إلى أصله الذي انقلب عنه⁽⁹⁾.
 - **العود**⁽¹⁰⁾، نحو: فَمّ، والأصل: فَوّه، وتصغيره على: فُوِيّه؛ حذفوا الهاء لَسَبَها بحروف المدّ، وأبدلت الواو ميماً، فلما صغروه أعادوه إلى أصله⁽¹¹⁾.
 - **القلب**⁽¹²⁾، نحو: عَصَا، وأعشَى، والأصل: عَصَوٌ، وأعشَو، والنسبة إليهما: عَصَوِيّ، وأعشَوِيّ، فلما كانت الألف الثالثة في الأولى، ورابعة في الثانية، وهي فيهما منقلبة عن واو، كان انقلابها إلى الواو أولى؛ لرجوعها إلى الأصل⁽¹³⁾، أي: قلبها يكون بردها إلى أصلها.
- وهذه المصطلحات كلها ذات دلالة واحدة هنا، وهي الرجوع إلى أصل بنية الكلمة، وقد تستعمل بعض المصطلحات في معانٍ أخرى في غير ظاهرة الرجوع، كمصطلح القلب.

3- ذكر ما يرد الأشياء إلى أصولها: هناك أشياء ذكرها النحويون ترد الأشياء إلى أصولها، أي: إذا أردنا معرفة أصل الكلمة نجري عليها شيئاً منها ليكشف عن أصلها المحولة عنه، من هذه الأشياء:

التثنية⁽¹⁴⁾، **والتصغير**⁽¹⁵⁾، **وجمع التفسير**⁽¹⁶⁾، **والضرورة**⁽¹⁷⁾، **والنسب**⁽¹⁸⁾، **والوصل**⁽¹⁹⁾، وهذه الستة سيأتي بيانها في مباحث هذا البحث؛ لأنها من مشمولات علم الصرف. وأما ما يردّ الأشياء إلى أصولها في المسائل النحوية فمنه⁽²⁰⁾:

- ⁽⁶⁾ ينظر: الرد على النحاة، ص: 135، وشرح التصريح 560/2، 584، 592، 724.
- ⁽⁷⁾ ينظر: شرح التصريح 560/2.
- ⁽⁸⁾ ينظر: الكتاب 377/2، 361/3، 412، 449، 455، وشرح التصريح 572/2، وغيرها.
- ⁽⁹⁾ ينظر: شرح التصريح 572/2.
- ⁽¹⁰⁾ ينظر: الأصول في النحو 273/3، والبدیع في علم العربية 534/2، وشرح المفصل 403/3، وشرح التصريح 726/2.
- ⁽¹¹⁾ ينظر: شرح المفصل 403/3.
- ⁽¹²⁾ ينظر: شرح الشافية للرضي 55/2، 102/3، وشرح الشافية لركن الدين 385/1، 396.
- ⁽¹³⁾ ينظر: شرح الشافية لركن الدين 385/1-386.
- ⁽¹⁴⁾ ينظر: شرح التصريح 42/1.
- ⁽¹⁵⁾ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 169/2.

- **اتصال الضمائر، نحو: ضَرَبْتُمْ، أصله: ضَرَبْتُمُو،** فحذف ضمير الجمع- وهو الواو- وسكنت الميم تخفيفاً، بدليل رجوع الواو إذا اتصل به ضمير، نحو: ضَرَبْتُمُوهُ، وَأَعْطَيْتُكُمْوهُ⁽²¹⁾.
- **الإضافة، نحو: فَمِّ، وأصله: فَوَّةٌ،** حذفوا الهاء- لخفائها- تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم واوًا؛ لأنها من مخرجها، فإن أضيف إلى ظاهر، أو مضمر رجع إلى أصله الواو، فيقال: فُو زَيْدٍ، وَفُوكَ؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها⁽²²⁾.

المبحث الأول (التثنية، الجمع)

(أ)- **التثنية،** وهي: "ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظ والمعنى، أو المعنى الموجب للتثنية"⁽²³⁾. وقد ورد الرجوع إلى الأصل فيما له علاقة بالتثنية في بعض المسائل، منها:

1- تثنية المحذوف اللام: إذا كان الاسم محذوف اللام، وكانت هذه اللام ترجع في الإضافة، فإنها كذلك ترجع إليه في التثنية، وذلك نحو: أَخٌ، وَأَبٌ، تقول في تثنيتهما: هذَانِ أَخَوَانٌ وَأَبَوَانٌ، ورأيت أَخَوَيْنِ وَأَبَوَيْنِ، ومررت بأَخَوَيْنِ وَأَبَوَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تقول في الإضافة: هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ، ورأيت أَبَاكَ وَأَخَاكَ، ومررت بأبيك وأخيك، فاللام التي رجعت في الإضافة، رجعت في التثنية، وقد يرجع المحذوف في التثنية ولا يرجع في الإضافة، فيقال في تثنية (يَدٌ، وَدَمٌ، وَفَمٌ): يَدَيَانِ، وَدَمَيَانِ وَفَمَيَانِ، وَفَمَوَانِ، ويقال في الإضافة: يَدُكَ، وَدَمُكَ، وَفَمُكَ⁽²⁴⁾.

فحرف العلة المحذوف في مثل هذه الأمثلة رجع إلى أصله في بعضها، ولم يرجع في بعضها الآخر، والمرجع هنا هو الاستعمال اللغوي المروي عن العرب.

⁽¹⁶⁾ ينظر: الفلاح في شرح معاني الأرواح لابن كمال، ضمن (شرحان على معاني الأرواح)، ص: 145، والهمع 3/384.

⁽¹⁷⁾ ينظر: المقتضب 1/250، 3/28.

⁽¹⁸⁾ ينظر: الكتاب 3/360-361، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/113، وشرح التصريح 2/598.

⁽¹⁹⁾ ينظر: شرح المفصل 5/235.

⁽²⁰⁾ هذا ليس مما يعني به البحث الحالي، وإنما ذكر استكمالاً لما يرد الأشياء إلى أصولها.

⁽²¹⁾ ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص: 341، وشرح معاني الأرواح لديكنقوز، ضمن (شرحان على معاني الأرواح)، ص: 32.

⁽²²⁾ ينظر: شرح التصريح 2/742، والهمع 2/534.

⁽²³⁾ حدود النحو للأبدي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 50.

⁽²⁴⁾ ينظر: شرح التصريف للثمانيني، ص: 410، 416-417، 420، وشرح المفصل 3/194، 204-205، والممتع الكبير، ص: 396-397، وتمهيد القواعد 3/402-403.

- 2- **تنثية المقصور:** المقصور هو "كل اسم معرب آخره ألف لازمة"⁽²⁵⁾.
 إذا تُنِّي الاسم المقصور الثلاثي رجع حرف العلة إلى أصله، فنقلب الألف واوًا إن كان أصلها الواو، وتقلب ياء إن كان أصلها الياء، فنقول في تنثية (عَصَا): عَصَوَان، وفي تنثية (فَتَى): فَتَيَان⁽²⁶⁾.
 وشذ في تنثية (جَمَى): جَمَوَان، بالواو، مع أن ألفه مبدلة من ياء؛ لأنك تقول: حَمَيْتُ المكان حِمَايَةً، والقياس: حِمَيَان، بالياء⁽²⁷⁾؛ فلم ترجع الألف إلى أصلها، وهو ما ورد عن العرب شذوذاً.
 وإذا كان للألف أصلان، فإنه يجوز فيها وجهان عند التنثية بحسب الأصلين، أي: الرجوع إلى الأصل المعتمد وفق اللغة المنطوقة عن العرب، نحو: (الرَّحَى)، فهي يائية في لغة من قال: رَحَيْتُ، وواوية في لغة من قال: رَحَوْتُ؛ فيجوز أن يقال في تنثيتها: رَحَيَان، ورَحَوَان⁽²⁸⁾.
 ويقال- على المشهور- في تنثية (ذات): ذَوَاتَا، بالرد إلى الأصل: ذَوَيَّ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً؛ فصارت: ذَوَاء، ثم زيدت في آخره التاء، قال الله- تعالى-: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾⁽²⁹⁾، وقال: ﴿ذَوَاتِي أَكُلٍ﴾⁽³⁰⁾؛ فالألف التي قبل التاء هي لام الكلمة المنقلبة عن الياء. وقد ثني على لفظه بالنقص على غير المشهور، فقيل: ذَايَا؛ يعني أنه لم يرد المحذوف- الذي هو لام الكلمة- إلى أصله، والألف الموجودة منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة⁽³¹⁾.
- 3- **تنثية الممدود:** الممدود هو "كل اسم معرب آخره همزة بعد ألف زائدة"⁽³²⁾.
 إذا أريد تنثية الاسم الممدود نُظِرَ فيه؛ فإن كانت همزته مبدلة من واو أو ياء، جاز فيها وجهان: تركها على حالها (الهمز)، أو قلبها واوًا، فيقال في تنثية (كِسَاءٌ وَغِطَاءٌ): كِسَاوَان، وكِسَاءَان، وَغِطَاوَان، وَغِطَاءَان، وتركها على حالها أَرَجَحُ⁽³³⁾.

⁽²⁵⁾ حدود النحو للفاكهي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 69.

⁽²⁶⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 137/4، 270/4، واللباب في علل البناء والإعراب 118/1، وشرح المفصل 197/3، وجامع الدروس العربية 14/2.

⁽²⁷⁾ ينظر: شرح التصريح 507/2.

⁽²⁸⁾ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 482/2، وشرح الرضي على الشافية 157/3-158، وجامع الدروس العربية 14/2.

⁽²⁹⁾ سورة (الرحمن)، الآية (48).

⁽³⁰⁾ سورة (سبأ)، الآية (16).

⁽³¹⁾ ينظر: تمهيد القواعد 403/1، والجدول في إعراب القرآن 214/22، 103/27.

⁽³²⁾ حدود النحو للفاكهي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 69.

⁽³³⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 131/5، وشرح المفصل 203/3، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: 544، وإرشاد السالك 588/2، وجامع الدروس العربية 15/2.

(ب) **الجمع**: هو "الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة، دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف"⁽³⁴⁾.

وقد تنوعت مسائل الرجوع إلى الأصل في الاسم المجموع، فجاءت في نوعين من المجموع، هما:

1- جمع المؤنث السالم: هو: "ما جمع بألف وتاء مزيدين"⁽³⁵⁾.

وهنا يذكر النحويون أنه يسلم في جمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية؛ لأن التثنية وجمع السلامة أخوان، وإذا كان مفرد الاسم- المراد جمعه جمع مؤنث سالمًا- مختومًا بتاء تأنيث، وكان ما قبل التاء حرف علة، أجريت على حرف العلة- بعد حذف التاء- ما يستحقه من تصحيح وإعلال لو كان آخرًا في أصل الوضع قبل مجيء تاء التأنيث، فيقال في جمع (قناة): فتيات، بقلب الألف ياء فيها؛ رجوعًا إلى الأصل، قال الله- تعالى:- ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبُعَاةِ﴾⁽³⁶⁾، ويقال في جمع (قناة)⁽³⁷⁾: قَنَوَات، بالواو، ردًا إلى أصلها؛ لوقوعها ثالثة⁽³⁸⁾.

ومثل (قناة) هنا: دَات؛ فإنها تجمع على ذَوَات؛ لأنه وجب لتائها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة- عن العين- ألف الجمع؛ فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل، فقيل: ذوات، بحذف اللام⁽³⁹⁾.

ومن هذا النوع- أعني: جمع المؤنث السالم-: جمع المحذوف العجز والمنتهي بتاء، فقد ورد أن من طرق جمع ذي التاء من المحذوف العجز بالواو جمعه بالألف والتاء مردودًا إلى الأصل، كسنوات⁽⁴⁰⁾؛ لأن أصلها: سَنَوٌ⁽⁴¹⁾، ويجمع جمع تكسير كما هو معروف.

2- جمع التفسير: هو "ما تغير فيه بناء واحده لفظًا أو تقديرًا ودل على أكثر من اثنين"⁽⁴²⁾. ويندرج تحت هذا النوع ما يأتي:

أولًا- جمع (فعل) على (أفعال / فِعال): يقال في جمع (فَم): أَفَوَاه⁽⁴³⁾، وأصله: فَوَةٌ، حذفت منه الهاء كما حذفت من (شَفَه)، وأبدلت الواو ميما؛ لأنهما من مخرج واحد،

⁽³⁴⁾ حدود النحو للفاكهي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 68.

⁽³⁵⁾ حدود النحو للأبدي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 49.

⁽³⁶⁾ سورة (النور)، الآية (33).

⁽³⁷⁾ القناة: الرمح. ينظر: لسان العرب (قنا).

⁽³⁸⁾ ينظر: شرح التصريح 513/2- 514.

⁽³⁹⁾ ينظر: شرح تسهيل الفوائد 98/1.

⁽⁴⁰⁾ ينظر: المفصل، ص: 239- 240.

⁽⁴¹⁾ ينظر: شرح الشافية لركن الدين 438/1، وشرح التصريح 492/2.

⁽⁴²⁾ حدود النحو للأبدي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 49.

وعند الجمع رجع إلى الأصل، ومثله قولهم في جمع (ماء): (أمواه)، بالرجوع إلى الأصل، ويجمع- أيضاً- على (فَعَال)؛ فيقال: (مياه)؛ لأن همزة (ماء) منقلبة من هاء؛ فأصله: (مَوَّة)⁽⁴⁴⁾، ففي كلا الجمعين رجوع إلى الأصل.

ويقال في جمع (رياح): (أرَوَاح، وأصل الياء فيها واو؛ فعند الجمع ترجع إلى الأصل، فإذا قالوا: رياح، قلبوا الواو ياء؛ لكسرة ما قبلها)⁽⁴⁵⁾.

ثانياً- جمع (فُعْلَان) على (فَعَالِي): يرى سيبويه أن (نصارى) جمع (نصران) للمذكر، و(نصرانة) للمؤنث، وقد نسب إليهما العرب بقولهم: نصراني، ونصرانية، والأصل فيهما: نصران، ونصرانة، فإذا جمعه جمع تكسير رد إلى الأصل؛ فيقال: نصارى⁽⁴⁶⁾.

ثالثاً- جمع (فُعَيْل) على (فُعَل): هناك بعض الأسماء الأشهر في استعمالها مفردةً مصغرةً، فإذا أرادوا جمعها رجعوا إلى الأصل، فجمعت على ما كانت مكبرة عليه، وذلك قولهم في جمع (كُمَيْت): (كُمَيْت)⁽⁴⁷⁾.

رابعاً- جمع (فُعَيْلَة) على (مَفَاعِل): يقال في جمع (مَعِيْشَة): معاش؛ فجمعها على مَفَاعِل لا فَعَائِل، فحرف العلة (الياء) فيها أصلية متحركة (مَعِيْشَة)⁽⁴⁸⁾، وعند الجمع ردت إلى أصلها؛ فظهرت ولم تقلب همزة، ولذلك خطأ بعضهم ما روي عن نافع الفارسي في (مَعَائِش) بالهمز، وقد ورد عن العرب: مصائب، بالهمز شذوذاً، وعده سيبويه خطأ منهم⁽⁴⁹⁾.

خامساً- جمع (مَفْعَلَة) على (مَفَاعِيل): من الكلمات التي جمعت بالرجوع إلى الأصل: مِيضَنَة⁽⁵⁰⁾، وأصل الياء فيها واو (مَوْضَنَة)، قلبت الواو ياءً لكسرة الميم قبلها، فصارت (مِيضَنَة)، ولما أرادوا جمعها رجعوا إلى الأصل فقالوا: مَوَاضِيْن، كقولهم في جمع (مِيْزَان): مَوَازِيْن، بالرجوع إلى الأصل⁽⁵¹⁾.

⁽⁴³⁾ ينظر: البديع في علم العربية 534/2.

⁽⁴⁴⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 194/4.

⁽⁴⁵⁾ ينظر: جمهرة اللغة 526/1.

⁽⁴⁶⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 23/4-24.

⁽⁴⁷⁾ ينظر: المقتضب 233/3.

⁽⁴⁸⁾ قال ابن جني: "أصل (مَعِيْشَة) إذا كانت (مَفْعَلَة) عند الخليل: (مَعِيْشَة)، فنقل الضمة إلى العين؛ فانضمت وبعدها ياء ساكنة؛ فأبدل الضمة كسرة؛ لتسلم بعدها الياء؛ فصارت (مَعِيْشَة)، وإذا كانت (مَفْعَلَة) فإنما نقل الكسرة إلى العين حسب". ينظر: المنصف، ص: 296-297.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: البديع في علم العربية 596/2-597.

⁽⁵⁰⁾ الميضية: كجوالق الجص تُتخذ من الحوص، كأنه مَفْعَلَة من وَضَنَ، والأصل الواو. ينظر: جمهرة اللغة 913/2.

⁽⁵¹⁾ ينظر: جمهرة اللغة 913/2.

سادساً- **الجمع على صيغة (أفعال):** يقال في جمع جر المرأة⁽⁵²⁾ جمع تكسير: أحرّاح؛ لأن أصله: جرح، فنقص، وإذا أرادوا جمعه رجع به إلى الأصل⁽⁵³⁾.

المبحث الثاني

(الإبدال والوقف والوصل، التقاء الساكنين والإمالة، الضرورة)

أولاً- الإبدال والوقف والوصل:

(أ)- **الإبدال:** هو "جعل حرف مكان غيره"⁽⁵⁴⁾. فخرج بقوله: (مكان) العوض؛ لأن العوض قد يجيء في غير مكان المعوض منه، مثل التاء في (عدّة) و(استقامة)، والهمزة في (ابن) و(اسم)⁽⁵⁵⁾.

ومن المسائل التي رُجع فيها هنا إلى الأصل ما يأتي:

1- **إبدال التاء من السين:** أبدلت التاء من السين في كلمة (ست)، والأصل: سدس، لقولهم في التصغير: سديسة، وسديس، وفي الجمع: أسداس، ثم أبدلت الدال تاء؛ لقربها منها في المخرج، وأنها هنا ساكنة يعسر النطق بها قبل التاء، فإذا فصل بينهما- كما في سديسة وسديس وأسداس- رجعت إلى الأصل⁽⁵⁶⁾.

2- **إبدال الميم من الواو:** من مواضع إبدال الميم إبدالها وجوباً من الواو في: فم، وأصله: فوه، بدليل جمعه على (أفواه)، حذفت الهاء- لخفائها- تخفيفاً، ثم أبدلت الميم من الواو؛ لأنهما من مخرج واحد، فإن أضيف (فم) إلى ظاهر، أو مضمر، رجع به إلى الأصل، وهو الواو، فيقال: فو زيد، وفوك، لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، وورد الإبدال مع الإضافة إلى المظهر والمضمر، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ)⁽⁵⁷⁾، وقول ربيعة: *يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ*⁽⁵⁸⁾.

3- **إبدال النون من الهمزة:** مذهب الخليل وسيبويه أن النون تكون بدلاً من الهمزة في: (فعلان) فعلى، كما أن الهمزة بدل من الألف في: حمراء؛ لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون⁽⁵⁹⁾.

⁽⁵²⁾ الحُرُّ: فرج المرأة. ينظر: تاج العروس، (حرج).

⁽⁵³⁾ ينظر: تنقيح اللسان، ص: 127، ولسان العرب، (حرج)، والقاموس المحيط، (حرج).

⁽⁵⁴⁾ الشافية، ص: 93.

⁽⁵⁵⁾ ينظر: شذا العرف، ص: 122.

⁽⁵⁶⁾ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 341/2.

⁽⁵⁷⁾ أخرجه البخاري في صحيحه 24/3، حديث رقم (1894)، 26/3، حديث رقم (1904)،

ومسلم في صحيحه 806/2، حديث رقم (1151).

بخاري ناصر، ومسلم فؤاد

⁽⁵⁸⁾ ينظر: شرح الأشموني 121/4، وشرح التصريح 742/2، وضياء السالك 404/4.

ويرى المبرد أن أصل الهمزة في (فعلاء) النون، بدليل رجوعها إلى الأصل في صَنَعَانِيّ، نسبة إلى صَنَعَاء، وبَهْرَانِيّ نسبة إلى بَهْرَاء⁽⁶⁰⁾.
(ب)- الوقف والوصل: الوقف هو "قطع الكلمة عمّا بعدها، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحلّ"⁽⁶¹⁾. والوصل عكسه.

ومن مسائل الرجوع إلى الأصل التي لمحتها في باب الوقف والوصل:
1- نقل حركة الآخر إلى ما قبله: بعض العرب يقول في حال الوقف: هذا بَكْرٌ، ومررت ببِكْرٍ، فينقل الضمّة والكسرة إلى الكاف، وإذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، فيقول: هذا بَكْرٌ ابني، ومررت ببِكْرٍ مسرعاً⁽⁶²⁾.
2- قلب ألف التانيث همزة: حكى سيبويه أن بعض العرب يقلب ألف التانيث في الوقف همزة، فيقول: هذه حُبْلًا، فكأنه أراد أن يقف على الساكن المتحرك في الوصل؛ فعدل إلى ما يتصور فيه ذلك، وهي الهمزة؛ لقربها منها، وحصل بذلك الفرق بين الوقف والوصل، وكذلك أبدل من ألف التثوين همزة، في نحو: رأيت رَجُلًا، وفي نحو: هو يَضْرِبُهَا، فإذا وصل أعاده إلى الأصل⁽⁶³⁾، أي: يقول: هذه حبلي، ورأيت رجلاً، وهو يضربها.

ثانياً- الإمالة، التقاء الساكنين:

(أ)- الإمالة: هي "أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه"⁽⁶⁴⁾.

وقد ذكر ابن يعيش أن الوجه فيما كان على وزن فاعل من المضاعف أن لا يمال، نحو: جادٌ، ومارٌ، وجوادٌ، وموارٌ، في الجمع؛ لأنّ الكسرة التي وجبت بها الإمالة قد حُذفت للإدغام. وقد أمال قومٌ ذلك، فقالوا: جادٌ، وجوادٌ، وحجتهم أنّ الكسرة مقدّرة، وأصله: جادِدٌ، وجوادِذٌ، فأمالوه كما أمالوا: خافٌ؛ لأنّ تقديره: خَوْفٌ، أو لأنّه يرجع إلى خِفْتُ، وإن لم تكن الكسرة في اللفظ⁽⁶⁵⁾.

⁽⁵⁹⁾ ينظر: المقتضب 1/219، 3/167، 335.

⁽⁶⁰⁾ ينظر: الكتاب 3/215-216، 420، 4/319، والأصول في النحو 3/276.

⁽⁶¹⁾ الشافية، ص: 79.

⁽⁶²⁾ ينظر: شرح المفصل 3/353، 5/235.

⁽⁶³⁾ ينظر: الكتاب 4/176-177، واللباب في علل البناء والإعراب 2/288.

⁽⁶⁴⁾ الشافية، ص: 85.

⁽⁶⁵⁾ ينظر: المفصل، ص: 473، والبدیع في العربية 2/347، وشرح المفصل 5/203، وشرح

الشافية للرضي 7/3.

(ب)- **التقاء الساكنين**: من وسائل التخلص من التقاء الساكنين: الحذف إذا كان الساكن الأول حرف مدّ، نحو: رَمَتْ، وَغَزَتْ، والأصل: رَمَيْتْ، وَغَزَوْتُ، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا أَلْفًا، فصارتا: رَمَاتْ، وَغَزَاتْ؛ فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التانيث، فحذفت الألف، فصارتا: رَمَتْ، وَغَزَتْ، أما في نحو: رَمِيَا، وَغَزَوْا، فَإِنَّ الألفَ فيهما لم تحذف، ولكن رجعت إلى الأصل؛ ليمكن تحريكها بالفتح؛ لأنها وقعت قبل ألف ضمير المثنى⁽⁶⁶⁾.

وإذا أضيف ما اتصل به الضمير إلى ما فيه الألف واللام، فإن أكثر العرب يردّونه إلى الأصل فيضمونه، فيقال: أَعْطَيْتُكُمْ اليَوْمَ، بضمّ الميم؛ لَمَا اضْطُرَّ إلى تحريكها حركت بحركتها في الأصل، ومنهم من لا يرده إلى الأصل بل يكسر الميم فيقول: أَعْطَيْتُكُمْ اليَوْمَ؛ لالتقاء الساكنين على اللفظ الذي استعمل فيها. ومثله: ما رأيته مُدَّ اليَوْمَ، ومُدَّ اليَوْمَ، فالأول على رَدِّها إلى ضَمَّة مُنْذُ، والثاني على كسرها لالتقاء الساكنين⁽⁶⁷⁾.

ثالثًا- الضرورة: "هي ما لم يرد إلا في الشعر، سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا"⁽⁶⁸⁾. والرجوع إلى الأصل في حال الاضطرار كثير جدًّا، وسأكتفي هنا بذكر بعض أوجهه على النحو الآتي:

1- إثبات همزة المضارع من الرباعي: بناء المضارع من الرباعي المهموز يكون بحذف الهمزة، نحو: أكرم يكرم، وقد ورد عن العرب إثباتها في ضرورة الشعر، كقوله:

فَانَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمًا

وكقوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ⁽⁶⁹⁾

والوجه في المضارع: يُكْرَمُ، وَيُتْفِي، فردّه إلى الأصل⁽⁷⁰⁾.

⁽⁶⁶⁾ ينظر: الكناش في فني النحو والصرف 182/2.

⁽⁶⁷⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 147/3 - 148، وتوجيه اللمع، ص: 303، والمرتل، ص: 334، وشرح المفصل 360/2.

⁽⁶⁸⁾ كتاب الكليات، ص: 576.

⁽⁶⁹⁾ الصاليات: الصَّلَاءُ والصَّلَى اسم للوقود، يقال: صَلَّى النارَ، وقيل: هما النار. وصَلَّى يَدَّهُ بالنار: سَخَّنَهَا. ويؤتفين من أتفتيت القدر، أي: جعلت لها الأثافي، والأثافي: الحجارة التي توضع عليها القدر. ينظر: لسان العرب (صلا)، و(أثف).

⁽⁷⁰⁾ ينظر: البدیع في علم العربية 651/2، وشرح الشافية لركن الدين 285/1.

2- إتمام مفعول من الأجوف: المقصود بالأجوف: "ما كان عينه حرف علة، كقال، وباع، يقال له أجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح، أو لوقوع حرف العلة في جوفه. ويقال: ذو الثلاثة أيضاً؛ لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم، كقلت" (71).

ومن مسائل الرجوع إلى الأصل الخاصة بالأجوف حال الاضطرار أنه يجوز للشاعر إذا أن يرد مبيعاً وما كان من بابه إلى الأصل، فيقول: مَبْيُوع، كقول علقمة بن عبدة:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَبِيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ * يَوْمُ الرَّدَادِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْبُومٌ (72)

3- بناء اسم التفضيل: اسم التفضيل هو "ما اشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره" (73). وقياس بناء أفعال التفضيل أن يأتي على (أفعل)، نحو: زيد أكرم من عمرو، واستنتني من هذا البناء ثلاثة ألفاظ وردت عن العرب بغير همزة، حذفتمزتها لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، وهذه الألفاظ هي: خيرٌ، وشرٌ، وحبٌ، نحو: هو خيرٌ منه، وشرٌ منه، وقوله:

وَرَدَانِي كَلْفًا (74) فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ * وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد ورد استعمالهن بالهمزة إلى الأصل، كقوله:

بِلَالٍ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ

وكقراءة أبي قلابة: «سَيَعْلَمُونَ عَدَا مَنِ الْكُذَّابُ الْأَشْرُ» (75)، وكقوله صلى الله عليه وسلم: (أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ) (76)، وقيل: حذفها ضرورة في (وَحَبُّ شَيْءٍ) (77).

(71) المفتاح في الصرف، ص: 41.

(72) ينظر: المقتضب 101/1، والخصائص 161/1، والمنصف، ص: 286، والممتع الكبير، ص: 300، وشرح الشافية لركن الدين 798/2.

الرَّدَادُ: المطر الخفيف، والدَّجْنُ: المطر الغزير. ينظر: لسان العرب، (ردذ)، (دجن).

(73) حدود النحو، ضمن (كتابان في حدود النحو)، ص: 78.

(74) الكلف: قال ابن منظور: "كَلِفٌ بِالشَّيْءِ كَلْفًا وَكَلْفَةً، فَهُوَ كَلِفٌ وَمُكَلَّفٌ: لَهَجٌ بِهِ. وَكَلِفٌ... [بالمرأة] أَشَدُّ الْكَلْفِ، أَي: أَحَبُّهَا". لسان العرب، (كلف).

(75) سورة (القمر)، الآية (26).

(76) أخرجه البخاري في صحيحه 98/8، حديث رقم (6464)، ومسلم في صحيحه 541/1،

حديث رقم (783).

(77) ينظر: المحتسب 299/2، وشرح تسهيل الفوائد 53/3، وشرح التصريح 92/2، والهمع

319/3، وشذا العرف، ص: 66.

4- جمع (فَعَلَ) على (أَفْعَلَ): قال المبرد: "كان حق فَعَلَ من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه أَفْعَلَ، كقولك: كَعَبَ وَأَكْعَبَ وكَلَبَ وَأَكْلَبَ...؛ فهذه العلة قلب إلى أَفْعَالَ، فقيل: أبيات وأثواب؛ إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فَرَخَ وَأَفْرَاخَ...، فإن احتاج إليه شاعر رده إلى الأصل، كما قال:
إِكْلَلٌ ذَهْرٌ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا"⁽⁷⁸⁾.

5- فك ما يجب فيه الإدغام: "الإدغام: أن تأتي بحرفين، ساكن فمتحرك، من مخرج واحد، من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"⁽⁷⁹⁾.
إذا التقى المثان في كلمة واحدة، وجب الإدغام بشروط: ألا يكون أحدهما للإلحاق، ولا في معنى الانفصال، ولم يؤد الإدغام إلى لبس، ولم يكن قبل الأول ساكن، نحو: ردّ يردّ، وفرّ يفرّ، واحمرّ يحمّر، لكن إذا اضطر الشاعر جاز له رده إلى الأصل، كقوله:

مَهَلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي * * أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُونَا⁽⁸⁰⁾

6- قصر الممدود: اتفق النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية، بحذف الألف التي قبل الآخر؛ لأن فيه رجوعاً إلى الأصل، وهو القصر⁽⁸¹⁾، كقول
الراجز:

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ * * وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ⁽⁸²⁾

⁽⁷⁸⁾ المقتضب 29/1.

⁽⁷⁹⁾ الشافية، ص: 95.

⁽⁸⁰⁾ ينظر: الكتاب 29/1، 535/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 198/1، والكناش في فني النحو والصرف 307/2، وشرح الشافية للرضي 241/3.

⁽⁸¹⁾ ينظر: الملحّة في شرح الملحّة 789/2.

وقال الفراء لا يجوز قصر الممدود إلا إذا كان له بعد القصر نظير في الأبنية، وحجة المجوزين "أن القصر جاز للضرورة وهو حذف الزائد والرجوع إلى الأصل فسوي فيه بين ما له نظير وما لا نظير له، واحتج الفراء بأن الضرورة ترد إلى أصل، وجوابه من وجهين: أحدهما أن هذا لا يطرد في كل موضع؛ ولذلك جاز تأنيث المذكر، وهو رجوع من الأصل إلى الفرع. والثاني أن قصر الممدود رد إلى الأصل من وجه، وهو حذف الزائد، ولا يعتبر أن يكون رداً إلى كل الأصول؛ إذ ذلك محال". الباب في علل البناء والإعراب 97/2-98.

⁽⁸²⁾ ينظر: الملحّة في شرح الملحّة 198/1، وشرح التصريح 504/2.

تحنى: من حنى الظهر إذا احدودب، والعُود: المسن من الإبل. ينظر: لسان العرب (حنى)، (عود)، (دبر)، والمقاصد النحوية 2023/4، وشرح التصريح 504/2. ودبّر: هلك. ينظر: تاج العروس (دبر).

المبحث الثالث (التصغير، النسب)

أولاً- (التصغير): الاسم المصغر هو: "المزيد فيه ليدلّ على تقليل" (83). ومن مسائل الرجوع إلى الأصل فيه:

1- تصغير ما ثانيه حرف لين، إذا صغر ما كان ثانيه حرف لين، ألفاً أو واوًا أو ياءً، منقلبًا عن لين، والبدل فيه غير لازم، رددته إلى أصله الذي انقلب عنه، نحو: باب وناب، مما قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونحو: ميزان مما قلبت فاء فعله- وهي الواو- ياء؛ لكسرة ما قبلها، ونحو: مَوْقِظٌ، مما قلبت فاء فعله- وهي الياء- واوا لضمّة ما قبلها، يرجع إلى أصله؛ لذهاب المقتضي للقلب؛ لأن تصغير باب وناب يكون بضم أوله، وإذا ضم الأول زالت علة قلب عينه ألفاً، وهي تحرك الواو أو تحرك الياء وانفتاح ما قبلهما، فترجع الألف إلى أصلها، فيقال في تصغيرهما: بُويِبٌ وَنُويِبٌ.

وإذا صغرت كلمة (ميزان) ضم أولها، وحركت الواو، فزال موجب قلب الواو ياء وهو سكون الواو وكسر ما قبلها؛ لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ، فترجع الياء إلى أصلها الواو.

وإذا صغرت كلمة (مَوْقِظٌ) حركت الياء التي هي الثاني من (مبيقظ)؛ فزال موجب قلب الياء واوا وهو سكون الياء؛ لأن الياء صارت متحركة حينئذ، فترجع الواو إلى أصلها الياء، فيقال في تصغير (ميزان) و(مَوْقِظٌ): مُويِرِينٌ وَمُويِقِظٌ.

فإن قيل: إن زوال علة القلب لو كان مقتضياً للرد إلى الأصل لوجب أن يقال في تصغير (عيد): عُوَيْدٌ، لا عُوَيْدٌ؛ لأن أصل عيد عُوْدٌ، وعلة قلب الواو ياء هي سكون الواو وكسر ما قبل الواو، وهي علة معدومة في التصغير.

والجواب: لما جُمع على أعياد من غير الرد إلى أصله، صغر- أيضاً- من غير رد إلى أصله، حملاً للتصغير على التكسير؛ لأن التصغير والتكسير من باب واحد. وإنما قالوا أعياد في التكسير من غير رد إلى أصله؛ للفرق بين جمع عيد وعُود. ولو قيل: لم يرد في تصغير عيد إلى أصله؛ للفرق بين تصغير عيد وتصغير عُود لكان أصوب؛ لعدم الحاجة إلى تلك الوسطة⁽⁸⁴⁾، وهو ما عناه ابن مالك بقوله:

وَأَرَدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِيَنَّا قَلْبُ * فَقِيَمَةٌ صَيَّرَ قُوَيْمَةً نُصِبَ
وَسَدَّ فِي عِيدٍ عِيْدٍ وَحَتْمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ⁽⁸⁵⁾

(83) الشافية، ص: 68.

(84) ينظر: المساعد 509/3، وشرح الشافية لركن الدين 329/1-332، وشرح التصريح

572/2-573.

(85) ينظر: ألفية ابن مالك، ص: 69.

2- **تصغير ما كان فيه تاء التانيث:** ورد عن العرب أنهم يردون في تصغير ما ختم بتاء إلى الأصل، ويأتون مكان التاء بالهاء، فيقولون في (أخت): أُخْيَّةٌ، وفي (بنت): بُنْيَّةٌ، ولو سميت امرأة بـ(ضَرَبَتْ) ثم صغرت ل قيل: ضُرَيْبَةٌ، تجعل الهاء بدلاً من التاء⁽⁸⁶⁾.

3- **تصغير ما كانت همزته طرفاً:** إذا أريد تصغير ما كانت همزته طرفاً في موضع اللام وقبلها ألف، والهمزة منقلبة من ياء أو واو، أبطلت الهمزة وردت إلى أصلها؛ لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرت الكلمة فقد بطلت الألف، نحو: عطاء، وقضاء، ورشاء، فيقال في تصغيرها: عَطْيٌ، وفُضْيٌ، ورُشْيٌ، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه⁽⁸⁷⁾.

4- **تصغير جمع التفسير:** إذا أريد تصغير اسم مجموع جمع تكسير، نحو: مساجد- من غير أن نسمي به رجلاً أو امرأة- رددناه إلى أصله المفرد، ثم جمعنا المصغر فقلنا: مسيجمات⁽⁸⁸⁾.

5- **تصغير محذوف العجز:** يقال في تصغير محذوف العجز كـ(فَم): فُويَه؛ وأصله: (فَوَّة) والهاء ذاهبة كما ذهب من (شفه)، وأبدلت الواو حرفاً من مخرجها وهو الميم، فلما صغروه ردوه إلى الأصل، وكذلك تصغير (ماء) على: (مويه)؛ لأن الهمزة في (ماء) منقلبة من هاء، فأصله: (موه)⁽⁸⁹⁾.

ثانياً- (النسب): الاسم المنسوب هو: "الملحق آخره ياء مشددة لتدلّ على نسبه إلى المجرد عنها"⁽⁹⁰⁾. ومن مسائل الرجوع إلى الأصل في باب النسب:

1- **النسب إلى الاسم المحذوف اللام:** يقال في النسب إلى (أخت): أخويٌّ، وهذا على القياس، وقول الخليل، وذلك أن العرب ردتها في الجمع بالألف والتاء إلى أصلها، فقالوا: أخوات، برد اللام المحذوفة؛ فوجب من أجل ذلك لأن ينسب إليها بقولهم: أخويٌّ؛ فإذا كان جمعها جمع مؤنث سالماً ردها إلى الأصل، فإن النسب أقوى من الجمع بالألف والتاء في ردّ اللام المحذوفة إلى أصلها، أما يونس فإنه ينسب إليها بقاء التاء، ولا يرجعها إلى الأصل⁽⁹¹⁾.

⁽⁸⁶⁾ ينظر: الأصول في النحو 56/3.

⁽⁸⁷⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 199/4 - 200.

⁽⁸⁸⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 235/4.

⁽⁸⁹⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 184/4، 202.

⁽⁹⁰⁾ الشافية، ص: 70.

⁽⁹¹⁾ الكتاب 360/3 - 361، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 113/4.

2- **النسب إلى الاسم المختوم بألف:** إذا أريد النسب إلى اسم مختوم بألف فإن الألف الأخيرة- سواء كانت ثالثة أو رابعة- المنقلبة عن واو تقلب واوا رجوعاً بها إلى الأصل، نحو: عَصَوِيّ نسبة إلى (عَصَى) في الثلاثي، ومَلْهُوِيّ نسبة إلى (مَلْهُى) في الرباعي، وألف "عَصَى ومَلْهُى" مقلوّبة عن واو، يدل عليها قولنا: عَصَوْتُ، واللَّهُوُ⁽⁹²⁾.

3- **النسب إلى الاسم الممدود:** إذا كان الاسم مختوماً بألف ممدودة، فإنه في حال النسبة إليه ينظر فيه؛ فإن كانت الهمزة بدلا من حرف زائد للإلحاق، نحو: علباء، أو بدلا من حرف أصلي نحو: كساء؛ فإن أصله: كساو، قلبت الواو همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، فيجوز فيه وجهان: السلامة والقلب فيهما، فيقال: كسائي، بالتصحيح، وكساوي، بالقلب واوا؛ رجوعاً إلى الأصل⁽⁹³⁾.

4- **النسب إلى (كلتا):** التاء في (كَلْتَا) بدلٌ من لامها، وألفها للتأنيث، وأصلها (كَلَوِيّ)، واللام- أي: الألف- معتلّةٌ، فيقال في النسب إليها: (كَلَوِيّ). فكما وجب ردُّ (أخت و بنت) في النسب إلى الأصل كذلك وجب ردُّ (كلتا) إلى الأصل، وحذفت التاء، ثم حذفت ألف التأنيث، فقيل: (كَلَوِيّ)، هذا على مذهب الخليل وسيبويه، أما يونس فإنه يبقي التاء⁽⁹⁴⁾.

خاتمة:

أخيراً، وبعد هذه الصفحات التي حوت بعض المسائل الصرفية ذات العلاقة بظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية، يمكن ذكر بعض النتائج التي ظهرت من خلال هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- 1- أن اللغة العربية لغة تتميز بدقة قواعدها وقوانينها، من حيث البناء الكلمي.
- 2- أن علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية، فهو يهتم ببنية الكلمة التي هي أساس التواصل والتخاطب.
- 3- أن الظواهر اللغوية عامة لا تنحصر في عدد معين؛ بل تظهر تباعاً بعد البحث والتنقيب.
- 4- أن ظاهرة التحول من الأصل والرجوع إليه لا تحدثان إلا بوجود دواع مهمة.
- 5- أن في الرجوع إلى الأصل مخرج من الوقوع في مشكلة نطقية، سواء أكانت ممنوعة أم عسيرة.

⁽⁹²⁾ ينظر: شرح الشافية لركن الدين 385/1-386.

⁽⁹³⁾ ينظر: شرح التصريح 598/2.

⁽⁹⁴⁾ الكتاب 3/363، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/116، وشرح المفصل 3/468، وتمهيد القواعد 9/4723.

- 6- لا يعني حصر الباحث مسائل الرجوع إلى الأصل في أبواب الصرف
عدم وجودها في الأبواب النحوية؛ بل هي موجودة فيها أيضًا.
7- أن هذه الدراسة تمهيد لدراسات على نطاق أوسع في هذه الظاهرة.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، ط(1)، 1373هـ- 1954م.
- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، دار التعاون.
- البديع في علم العربية، تأليف: أبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط(1)، 1420هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: أبي الفيض مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تأليف: أبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1410هـ- 1990م.
- التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1405هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محب الدين ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط(1)، 1428هـ.
- توجيه اللمع، تأليف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط(2)، 1428هـ- 2007م.
- جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط(28)، 1414هـ- 1993م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، تأليف: محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط(4)، 1418هـ.
- جمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط(1)، 1987م.
- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- الرّد على النحاة، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط(1)، 1399هـ- 1979م.
- الشافية في علمي التصريف والخط، تأليف: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط(1)، 2010م.

- شذا العرف في فن الصرف، تأليف: أحمد بن محمد الحملوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح الأشموني علي أفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)، 1419هـ-1998م.
- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي الجبالي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، 1410هـ-1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)، 1421هـ-2000م.
- شرح التصريف، تأليف: أبي القاسم عمر بن ثابت الثماني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط(1)، 1419هـ-1999م.
- شرح الشافية، تأليف: ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط(1)، 1425هـ-2004م.
- شرح الشافية (مع شرح شواهده للبغدادية)، تأليف: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1395هـ-1975م.
- شرح الكافية، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي-ليبيا، ط(2)، 1996م.
- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)، 2008م.
- شرح مزاج الأرواح، تأليف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، ضمن كتاب (شرحان على مزاج الأرواح في علم الصرف)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط(1)، 1379هـ-1959م.
- شرح المفصل، تأليف: أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1)، 1422هـ-2001م.
- شرح ابن الناظم على الألفية، تأليف: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط(1)، 1420هـ-2000م.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط(1)، 1422هـ.
- صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، تأليف: مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، تأليف: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط(1)، 1422هـ-2001م.

- الفروق اللغوية، تأليف: أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تأليف: أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكادي بن عبد الله الدمشقي العلاني، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط(1)، 1410هـ-1990م.
- الفلاح شرح المراح، تأليف: أحمد بن سليمان بن كمال باشا، ضمن كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط(3)، 1379هـ-1959م.
- القاموس المحيط، تأليف: أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط(8)، 1426هـ-2005م.
- الكتاب، تأليف: أبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ-1988م.
- كتاب حدود النحو، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد الأبيدي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد.
- كتاب حدود النحو، تأليف: جمال الدين الفاكهي، ضمن (كتابان في حدود النحو)، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد.
- كتاب الكليات، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ-1998م.
- الكناش في فني النحو والصرف، تأليف: أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 2000م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1416هـ-1995م.
- لسان العرب، تأليف: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط(1).
- للمحة في شرح الملحمة، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط(1)، 1424هـ-2004م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ-1999م.
- المرتجل في شرح الجمل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، 1392هـ-1972م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ-2001م.
- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة.

- المفتاح في الصرف، تأليف: أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1407هـ-1987م.
- المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط(1)، 1993م.
- المقاصد التحويلية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط(1)، 1431هـ-2010م.
- المقترض، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط(1)، 1996م.
- المنصف، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط(1)، 1373هـ-1954م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

